ورقة عمل

التناقضات الاقتصادية في الضريبة

ماذا لو

يُصدِر رُؤَساءُ الدُّوَلِ الإسلامِيَّةِ قَرارًا يَقْضِي بِإِلْغاءِ الجِهازِ الضَّرِيبِيِّ كامِلًا فِي بُلْدانِهِمْ ؟

محمد محمد أحمد الآنسي

(إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا).

سورة الأحزاب الآية 72

(فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ* اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُمْ مِنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ).

سورة البقرة الآية من 256إلى 257

الهيكل العام

- **المقدمة**
- **طرح الإشكالية المحورية:**

1. **هل في إلغاء الجهاز الضريبي رضا لله؟**
2. **هل في إلغاء الجهاز الضريبي إحسان ومصلحة ونفع للشعب؟**
3. **من سوف يعترض ويتضرر من إلغاء الضريبة؟**

- **الرؤية**
- **الرسالة.**

الإطـار النظـري

1) تعريف الضريبة.
2) آلية فرض الضريبة.
3) أنواع الضريبة وارتفاع نسبتها في الدول الإسلامية.
4) المبررات الفعلية للضريبة.
5) أين تذهب الضريبة فعلياً.
6) التداعيات الاقتصادية والاجتماعية.
7) الفرق بين الضريبة والزكاة.
8) الأثر الربوي من الضرائب والغرامات.
9) علاقة الضريبة بتوزيع حصص تضخم الدولار الربوي.
10) موقف الإسلام وتشريعاته من الضريبة.
11) التناقضات الاقتصادية في الضريبة.
12) هل يمكن أن يقوم اقتصاد ونهضة تنموية فعلية في ظل وجود نظام ضريبي؟
13) هل يمكن أن تتحقق عدالة واستقرار سياسي واجتماعي في ظل الضريبة؟
14) ما هي الثمار والفوائد التي ستتوفر (لو) تم إلغاء الجهاز الضريبي بشكل كامل؟

15) من هي الكيانات والجهات التي يمكن أن تعترض وتبدي استيائها على إلغاء الضريبة.
16) البدائل المالية والإنتاجية للدولة بعد إلغاء الضريبة.
17) الثمار بالنسبة للدول والحكومات وثمار إلغاء الضرائب بالنسبة للعملة الوطنية والاقتصاد.
18) رأي الخبراء الاقتصاديين (من غير المسلمين) بشأن الضريبة.

الرسالة

- دعوةٌ للكفر العملي بالطاغوت ونصيحة للتحرر من الهيمنة والتبعية لنظام المال الربوي.
- إيقاف الارتباط بالنقد الربوي الناهب للقيمة المؤثر سلباً في حياة ومعيشة الشعوب.
- تذكيرٌ للأمة الإسلامية بما تخلّفه الضريبة من آثار سلبية عميقة ومدمرة للعملة والقيمة والقوة الشرائية ومانعة لنهوض الإنتاج المحلي.
- وهي الرؤية التي تحتاجها أمتُنا الإسلامية اليوم، وتحتاج إليها البشرية كلها.
- آمل أن يقف المعنيّون في دول الأمة الإسلامية وحكوماتها عند مضامينها، لتكون خطوةً في طريق تحرير الاقتصاد من أسر النماذج الغربية المفروضة، وبدايةً لمسارٍ جديدٍ نحو العزّة والكفاية والسيادة الاقتصادية.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

- ✓ هناك علاقة مباشرة بين الضريبة وانعدام تحقيق عدالة التوزيع، وصعوبة تمكين شعوب الأمة الإسلامية من الحياة الكريمة والعودة إلى الاكتفاء؛ باعتبار الضريبة هي المُدان الأول في منع الوصول إلى الكفاية والعزة والدولة الكريمة والقوة والمَنَعة والحصانة والغلبة التي أرادها الله الخالق العظيم للأمة الإسلامية.

- ✓ هذه الرؤية دعوةٌ **لإعادة النظر في الأنظمة الضريبية،** بعيدًا عن السرد المألوف المُثقَل بالتضليل والتزييف الذي صنعه اليهود المرابون.

- ✓ تتميز بأن المقترحات الواردة فيها تستند إلى رؤية الإسلام، **وكفاءة التشريعات القرآنية التي لا نظير لها ولا مقارنة مع شيء آخر؛ لما هي عليه من الكمال والعدالة والقدرة والكفاية لحل مشاكل البشرية كلها، وهذا يعني أنها مقترحات ممكنة ومتاحة.**

وبالتالي: فإن مصطلح (المثالية) بمعناه الغربي الذي أصبح متداولاً للأسف في أوساط المحسوبين على الإسلام بمعنى **(المثالية: غير قابلة للتنفيذ) فهذا المعنى لا ينطبق على هذه الرؤية والمقترحات الواردة فيها، لاستنادها إلى الإسلام ورؤيته العظيمة، ونظراً لشهادة الواقع ومعرفة الجميع بحجم الضرر الكبير الذي جلبته الضريبة في حياة ومعيشة الشعوب والمجتمعات في كل أرجاء المعمورة.**

والله وليُّ الهداية، والحمد لله على توفيقه.

هل في إلغاء الجهاز الضريبي رضا لله؟

نعم.

هل في إلغاء الجهاز الضريبي إحسان ومصلحة ونفع للشعب؟

نعم.

من سوف يعترض ويتضرر من إلغاء الضريبة؟

1. سيتضرر من إلغاء الضريبة "الدولار" واليهود المرابون. 2. سيعترض ويستنكر إلغاء الضريبة الكيانات الدولية التي صنعها المرابون ضمن أدوات الدولار وأبرزها: البنك الدولي وصندوق النقد. 3. سوف يستنكر ويمتعض "مؤقتا" بعض الوكلاء المحليين في الحكومات الإسلامية لضعف كبير في ارتباطهم بالله، وعدم تفعيلهم مبدأ الموالاة والمعاداة، فهم ضحايا لتضليل وتزييف ومفاهيم اقتصادية مغلوطة. أو أسرى لرشوات من عمالقة التمويل.

ردة فعل البنك الدولي

1. التهديد بتقييد القروض أو التمويل الدولي (هذه من الإيجابيات في الأصل).
2. توصيف الدولة بأنها "غير ملتزمة بالمعايير الدولية"، مما قد يؤثر على الاستثمار الأجنبي التقليدي. (هذه من الإيجابيات في الأصل).

تعريف الضريبة

الضريبة: هي اقتطاع مبالغ مالية من الدخل، ومن ثروة الأفراد أو المؤسسات، تقوم به الحكومات لتمويل الخدمات مثل (المياه، الكهرباء، الاتصالات، الطرق، التعليم، وغيرها).

الضريبة (التعريف الفعلي)

- **الضريبة: هي اقتطاع لأجزاء متعددة من الأجرة، والدخل، ورأس المال.**
- فالضريبة ليست مورداً مالياً؛ بل من التناقضات الاقتصادية المقترنة بالنظام المالي العالمي الربوي، ومن الظلم الاجتماعي.
- والمتضرر منها هي الفئة المستهلكة (العامة) وفي الغالب هم (الفئة العاملة والفقراء، وهذا يتناقض مع مبدأ عدالة التوزيع.
- **الهدف المعلن للضريبة** هو تمويل الخدمات العامة (خدمة الشعوب)؛ بينما تقدم الخدمات كلها مقابل رسوم فواتير (الاتصالات، الكهرباء، المياه، وغيرها). كأي قطاع تجاري خاص، ولا تكتفي بذلك بل تضيف على فواتير الخدمات هامش ربح وضرائب أيضاً، كما أن معظم الخدمات تحصل على تمويل من رسوم الجمارك مباشرة إلى صناديق خاصة بالطرق، والتعليم، والنظافة، وغيرها في معظم الدول، وتتحمل الشعوب أعباء رسوم على الخدمات في بعض البلدان مرتين.
- الضريبة هي أهم أسباب الأعباء الاقتصادية التي تفرضها الدول والحكومات على الشعوب، فترهق كاهل الفئة المستهلكة لأنها تنعكس في أسعار السلع. **إنها مجرد أداة نهب تؤثر سلباً على الاقتصاد والإنتاج وتمس بمعيشة الناس وتضاعف الأعباء على فئة الضعفاء أكثر من غيرهم. تزيد من الفجوة بين الأغنياء والفقراء.**
- وعلى مدى تاريخ البشرية كانت الضريبة هي السبب الرئيسي **لتفكك الدول وزعزعة الاستقرار السياسي والاجتماعي.**

آلية فرض الضريبة

- تُفرض الضريبة من خلال القوة المقنعة بالقوانين التي وضعها في الغالب مختصون ممولون من قوى الاحتكارات والهيمنة، ويعاقب من يتخلف عن دفعها. **وهذا يعني أنها إجبارية.**
- والنظام الضريبي يتكون من أنواع عديدة من الضرائب خاصة في البلدان الإسلامية تصل في بعض الدول إلى 24 نوعاً.

أنواع الضريبة وارتفاع نسبتها في الدول الإسلامية

1. ضريبة مرتبات وأجور (ق.ع.م.ت)
2. ضريبة مرتبات وأجور (ق.خ أفراد).
3. ضرائب دخل فردي.
4. ضريبة أرباح (م. ش. ق. ع.)
5. ضريبة أرباح (م.ش.ق.م.ت)
6. ضريبة أرباح شركات الأموال.
7. ضريبة أرباح شركات الأشغال.
8. ضريبة أرباح الأشخاص.
9. ضريبة مبيعات المحروقات.
10. ضريبة مبيعات السجائر.
11. ضريبة مبيعات منتجات صناعية.
12. ضريبة واردات وسائل النقل.
13. ضريبة واردات الآلات والأجهزة.
14. ضريبة واردات مواد بناء.
15. ضريبة مبيعات خدمات الهاتف.
16. ضريبة مبيعات الواردات من قطع الغيار.

17.ضريبة مبيعات الواردات من السلع.

18.ضريبة مبيعات الخدمات السياحية.

19.ضريبة أرباح المهن الحرة.

20.ضريبة كسب عمل على المهن الحرة.

21.ضريبة (غرامات).

ماذا لو

يتم إلغاء الجهاز الضريبي كاملاً؟

- بالنسبة للثمار والفوائد التي ستتوفر كما يلي:

1. إقامة القسط وتقديم الشهادة لله على كماله وكفاءة تشريعاته. [1]
2. انخفاض أسعار السلع والخدمات من 65 % إلى 45%.
3. زيادة الدخل للفرد والمؤسسات.
4. ارتفاع القوة الشرائية للمستهلكين.
5. تغير في هيكل الدولة الاقتصادية. (دافع أساسي لانتقال الدولة من الجباية إلى الإنتاج الصناعي والموارد الكبرى من الثروات، والاكتفاء والتصدير).

عند الغاء الضريبة سوف تتحول الدولة من نظام (جباية) إلى دولة منتجة تحقق النمو الفعلي، وتصنع التوازن بين الاستهلاك والإنتاج وهذا عمود الاستقرار الاقتصادي. ومع غياب الضريبة، يزداد الدخل المتاح للمستهلكين، مما يعزز القدرة الشرائية ويزيد الإنفاق المحلي على السلع والخدمات. **وهذا الإنفاق يؤدي بدوره إلى تنشيط الإنتاج المحلي وخلق فرص عمل جديدة.**

[1] -يقول الشهيد القائد-رضوان الله عليه- في دروس رمضان رقم 20 دروس من سورة النساء:
1. إقامة القسط مسؤولية ملقاة على عاتق المؤمنين والتفريط فيها يؤدي إلى عواقب سيئة جداً على المؤمنين، وإلا فقد يعطي الناس صورة أخرى عن الله وعن دينه وللأسف كما هو حاصل.
2. يريد الله للمؤمنين أن يكونوا قوامين بالقسط ليكونوا شهداء، شهداء بالقسط الذي هو من عنده شهداء لله، شهداء لدينه، شهداء لرسوله، وأن لا يتوانوا في إقامة القسط في القضايا الكبيرة والصغيرة؛ لأن الموضوع يمثل شهادة {وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ} أن تقبل أنت أن يؤخذ منك الحق وأن تعطي الحق وتقبل أنت إقامة القسط على نفسك، إقامة الحق على نفسك، {أَوِ} على {الْوَالِدَيْنِ} أحد من والديك {وَالْأَقْرَبِينَ} لا يحصل أي تقصير في هذا؛ لأنه في الأخير التقصير في هذا يعطي صورة سيئة، يقدم صورة سيئة عن دين الله.
3. إنزال تشريعه، تطبيق تشريعه، تطبيق توجيهاته، تطبيق هداه؛ ليتجلى في واقع الحياة...وإلا فقد يعطي الناس صورة أخرى عن الله وعن دينه. [انتهى].

6. تحفيز الاستثمار والإنتاج.

- لو يتم الغاء الضريبة ستتمكن الشركات والمؤسسات من الاحتفاظ بجزء أكبر من أرباحها، ما يعزز توسع المشاريع، الابتكار، وتنويع الإنتاج.
- سوف يحصل رأس المال المحلي على حافز كبير لتمويل المشاريع بدلاً عن تحويل الأموال إلى بنوك وشركات وصناديق إقليمية ملتزمة بالنهب ونقل الأموال إلى البنوك والشركات العالمية الكبرى في استثمارات تخدم اليهود والصهاينة.

7. تعزيز الإنفاق الطوعي والمبادرات المجتمعية

- في ظل انعدام الضريبة يمكن زيادة الإنفاق الطوعي على المشاريع الخيرية والتعليمية والصحية، وهذا يعيد دورة العطاء على أسس أخلاقية واقتصادية صحيحة، كما كان الحال في المجتمعات الإسلامية قبل ظهور الضرائب الحديثة.

8. تقليل الاعتماد على الدولة وفتح آفاق الإنتاج بدلاً عن انتظار المرتب الحكومي المحدود جداً.

غياب الضريبة يقلل من اعتماد المواطنين على وظائف الدولة والخدمات الحكومية المحدودة، ويحولهم إلى منتجين وممولين للمصلحة العامة، وقادرين على الانفاق الخيري. وهذا يعزز الاستقلال الاقتصادي ويحد من التبعية.

9. تحسين التوازن بين الإنتاج والاستهلاك

الدولة بلا نظام ضريبي ستعتمد على الإنتاج المحلي وتكون في نفس الوقت منتجة وقائمة على المشاريع والثروات السيادية وتحقق منها عوائد مالية كبيرة.

زيادة الدخل المتاح للمستهلكين ترفع الطلب المحلي على السلع المنتجة محلياً، ما يقلل الاعتماد على الاستيراد ويعزز النمو الداخلي، وهذا يؤدي إلى تحقيق توازن اقتصادي صحي بين الإنتاج والاستهلاك، ويزيد من الإيرادات الناتجة عن الزكاة والوقف.

10. ارتفاع إيرادات الزكاة.

- سترتفع إيرادات الزكاة مع الإنتاج المحلي والاعتماد عليه ستكون مشاريع الإنتاج والعمل كثيرة جداً وبالتالي سترتفع إيرادات الزكاة تلقائيا.
- في ظل بيئة إنتاجية، ستكون فئة الفقراء والمحتاجين محدودة ومقتصرة في الغالب على (الضعفاء غير القادرين على العمل) وبإمكان الدولة والمجتمع المنتج تغطيتهم بشكل كامل بجزء صغير من الزكاة.

المبررات الفعلية للضريبة

1. **سداد فوائد الديون الربوية التي فرضها المصرفيون المرابون على الدول.**

- تغطية فوارق الارتباط بالعملة الربوية العالمية التي فرضت في التبادلات التجارية (الدولار) ومن خصائصها إرهاق العملات المحلية وتوزيع تضخم الدولار على شعوب العالم في فاتورة الاستيراد. وتوزيع هذا الضرر ينعكس في الضريبة. بمعنى أن المستفيد الفعلي من الضريبة هو الدولار وأصحاب الدولار!

أين تذهب الضريبة فعلياً

1. تذهب نسبة كبيرة من الإيرادات الضريبية إلى سداد فوائد الديون الحكومية، سواء كانت داخلية أو خارجية، فالنظام العالمي يفرض الديون حتى على الدول الغنية كدول الخليج ذات الفوائض النقدية الكبرى (بالترليون) لكنها مسخرة في خدمة المرابين، وإيرادات النفط تصب في تحريك سندات الخزانة. ويفترض أنهم لا يحتاجون إلى فرض ضرائب على شعوبهم.

تجبر كل الدول على الاقتراض، بمبرر توفير العملة الصعبة التي تحتاجها في فاتورة الاستيراد، وتدفع سنوياً فوائد القروض الربوية مبالغ كبيرة وصلت في 2023م واحد ترليون وأربعمائة مليار دولار، (خدمات ديون الدولار فقط)، تدفعها كل الدول المستهدفة بالنهب وهي الدول (الغنية) التي تسمى زوراً وتضليلاً بالدول (النامية).

3. السبب الثاني للضريبة ولارتفاع الأسعار (الفعلي) سداد فوارق تبعية العملة حيث تذهب لصالح الدولار مقابل (فوارق) انخفاض العملة المحلية نتيجة للتبعية والارتباط بالنظام المالي العالمي الربوي (الدولار الأمريكي)، وهذه الآلية تضمن للدولار توزيع تضخمه على الشعوب نظراً لأنه مفروض على العالم عملة في التبادلات التجارية (فاتورة الاستيراد) بالتالي لها تأثير مباشر على الأسعار المحلية.

التداعيات الاقتصادية والاجتماعية من الضريبة

- يصبح المواطن مساهماً في تمويل النظام المالي العالمي الربوي. [2]
- الضرائب تتحول إلى أداة لإدامة التبعية الاقتصادية والسيطرة المالية.
- الدول المستهدفة بالنهب (الغنية-النامية) تتعرض لضغط مزدوج، بين سداد الديون وتحمل أعباء ما يوزع عليها من تضخم الدولار، وهذا يصنع صعوبات أمامها، ويحول دون تمكنها من تفعيل عوائد الضرائب في القطاع الخدمي؛ لهذا تقوم الدول بفرض رسوم على كل خدمة تقدمها وفرض ضرائب في فواتير الكهرباء، والماء، والاتصالات، وغيرها.

الفرق بين الضريبة والزكاة

1. **وظيفة التمكين**

من الوظائف الجوهرية للزكاة **نقل الفقراء والمساكين والغارمين إلى دائرة الإنتاج** وتمكينهم اقتصاديًا، بينما تفعل الضرائب العكس تمامًا، إذ تُعد من **أهم معوقات تمكين الشعوب** وتعطيل قدراتها الإنتاجية.

2. **توقيت الأخذ**

---

2 -الشهيد القائد -رضوان الله عليه- في درس -الموالاة والمعاداة/ص:4- قال:
(لنفهم بأن الفساد، بأن المعصية في أزمنة معينة، في أوقات معينة، لاعتبارات معينة تكون كبيرة جداً جداً، يكفينا سوءاً، يكفينا سوءاً أننا نصرف أموالنا، وتمشي أموالنا إلى جيوب اليهود والنصارى رغماً عنا! هذه في حد ذاتها مصيبة علينا حقيقة؛ لأن كل الكماليات التي نشتريها، كل الضروريات التي نأخذها، الأموال هذه، ملايين الدولارات تمشي إلى جيوب أعدائنا من اليهود والنصارى، بترول المسلمين، خيرات المسلمين كلها تصب في جيوبهم!)

تؤخذ الزكاة **بعد التمكين**، وبعد اكتمال **دورة إنتاج سنوية**، وبعد الحصاد وتحقيق الفائض، بينما تُستقطع الضرائب والرسوم المختلفة **مقدمًا** (كالبيان الجمركي وغيره)، وهو ما يسبب إعاقة مباشرة للنشاط الاقتصادي.

3. **الأثر على العملية الإنتاجية**

تؤدي الضرائب والرسوم المسبقة إلى أثر سلبي مباشر على **الدولة والمواطن والتاجر**، من خلال رفع التكاليف وتعطيل دورة رأس المال، في حين لا تعيق الزكاة العملية الإنتاجية بل تأتي بعدها.

4. **الأثر الاقتصادي الكلي**

تحقق الزكاة النمو والزيادة الاقتصادية وفقًا لخصائصها ومصارفها الشرعية، إذا وُزِّعت وفق الرؤية القرآنية، بينما تؤدي الضرائب إلى نتائج **سلبية وتدميرية** باعتبارها اقتطاعًا من الإنتاج والأجور.

5. **العبء المالي**

الزكاة تؤخذ **مرة واحدة في العام**، وبنسبة محدودة -ربع العشر (2.5%)، وهي نسبة لا تُقارن بالضرائب المتعددة التي تبدأ في بعض الدول من **15%**وقد تصل إلى .**35%**

6. **تعدد الضرائب**

في كثير من الدول الإسلامية، لا تقتصر الضرائب على نوع واحد، بل تصل إلى **نحو 24 نوعًا** من الضرائب والرسوم، وهو ما يضاعف العبء على النشاط الاقتصادي.

7. **مصارف الإنفاق**

تختلف مصارف الضرائب جذريًا عن مصارف الزكاة، بل تأتي في الاتجاه المعاكس لوظيفة الزكاة، وهو ما يجعلها غير قادرة على تحقيق زيادة تنموية حقيقية، بل تُخلّف آثارًا ضارة على الاقتصاد والشعوب والدول.

الأثر الربوي من الضرائب والغرامات

هناك دور سلبي للضرائب والغرامات التي تفرضها الدول والحكومات على السلع المستوردة والنشاط الاقتصادي القائم على الاستيراد بالدولار

1. من المعلوم أن الله رب العالمين حرم الربا وأنزل تشريعات واضحة وصريحة بشأن الربا في كل الرسالات الإلهية التي بعث بها الأنبياء عليهم السلام جميعاً، وبهذا حدد الخالق العليم الخبير مصدر العائد المالي وجعله محدوداً بالإنتاج والعمل، وأي مال من غير إنتاج وعمل، فهو بلا قيمة، "مال ربوي" وهذا يعني لا يمكن اضافته إلى الثروة العامة، وإذا تم القبول بالأموال الربوية في الاقتصاد تحدث مشكلة شبيهة بالسرطان (الورم الخبيث) فالخلايا في منطقة الورم تقوم باحتجاز الغذاء لها وحدها، وتمنع الاستقلاب فتضمر بقية الخلايا ثم تموت جوعاً. وكذلك يفعل التضخم الربوي بالمجتمعات كالسرطان تماماً.
2. كل الأنظمة التي تأخذ ضرائب ورسوم خدمات وغرامات مالية هي أنظمة تمارس الربا؛ لأنها تضيف مالاً فاقداً للقيمة (منتفخاً) من غير إنتاج.
3. من خلال هذه العلاقة تتحقق التبعية الاقتصادية والمالية الكاملة للدولار الربوي، وتبرز الآثار السيئة في الواقع الاقتصادي والانخفاض المستمر للقيمة الشرائية للعملات.

الضريبة وتوزيع حصص تضخم الدولار الربوي

- إن الضرائب والرسوم الجمركية والغرامات التي تفرضها الحكومات على السلع المستوردة أو على المنتجات المرتبطة بالاستيراد ليست في حقيقتها مجرد أدوات لزيادة إيرادات الموازنات العامة، وإنما تمثل انعكاسًا مباشرًا لـ حصة الشعوب من التضخم الأمريكي فالدولار، بوصفه عملة التبادل التجاري بين الدول، وتسعيرته يتحكم بها اليهود المصرفيون بطريقة تجعلهم يحققون منه الأرباح وتمكنهم من توزيع تضخمه على الشعوب. وحين يُضَخ بكميات هائلة عبر النظام المصرفي الربوي، لا يبقى أثر تضخمه حبيس الاقتصاد الأمريكي، بل يُصدَّر إلى بقية دول العالم من خلال فاتورة الاستيراد.

- وعندما تضطر الدول المستوردة لتسديد قيمة وارداتها بالدولار، فإنها تتحمل ضمنيًا جزءًا من هذا التضخم، لأن أسعار السلع والخدمات المسعَّرة بالدولار ترتفع.

- يتعرض الدولار لانخفاض مستمر في قيمته بسبب التضخم الربوي وتوزيع التضخم على الشعوب يعني يعرض الاسعار إلى الارتفاع بدلا عن الدولار، ولأن الحكومات في العادة تعجز عن امتصاص هذه الكلفة مباشرة، فإنها تعمد إلى فرض ضرائب ورسوم إضافية أو ترفع الأسعار على السلع والخدمات وعلى الإنتاج. ولولا هذه العملية الفدائية للدولار الربوي لما استمرت هيمنة الدولار العائم من 1971م إلى يومنا هذا 2025م. ودائما تنتهي الكارثة والضرر الكبير على الشعوب.

- **وبهذا الشكل تتحقق التبعية الاقتصادية والعبودية المالية للمرابين ولعملتهم، حيث تُصبح موازنات الدول وسياسات أسعارها مرهونة بتقلبات العملة الأمريكية وبقرارات الاحتياطي الفيدرالي. وتظهر آثار هذه التبعية في الواقع الاقتصادي بصورة مستمرة في تآكل القيمة الشرائية للعملات المحلية، ارتفاع أسعار السلع الأساسية، اتساع فجوة الفقر والبطالة، وتزايد اعتماد الشعوب على الاستيراد بدل الإنتاج الوطني. إنها آلية خفية للهيمنة والنهب.**

موقف الإسلام من الضريبة

- ✓ يعتمد النظام الاقتصادي في الإسلام على الزكاة والإنفاق والأوقاف الخيرية بوصفهما من الأدوات المختصة بتحقيق النمو والعدالة والتكافل، ويحث على الاكتفاء الذاتي وعلى العمل والإنتاج ضماناً للتوازن الاقتصادي أولاً بين الاستهلاك والإنتاج، والتوزان الاجتماعي الداخلي. فللزكاة دور مركزي في تمكين الفئة المحتاجة للتمكين ونقلها إلى دائرة الإنتاج والعطاء، ويعتمد الإسلام قواعد وآليات تمنع الربا والاحتكار والاكتناز، بما يسمح بدوران الثروة في المجتمع لتشمل كل القادرين على العمل، ضمن رؤية متكاملة لمهام الإنسان في عمارة الأرض وبناء الدولة الكريمة.

- ✓ **في الإسلام يمكن لولي الأمر أن يأخذ ضريبة في حالات معينة ونادرة كضرورة، لتمويل شيء فيه نفع للناس، أو دفع ضرر عنهم.**

- ✓ أما الضرائب بصيغتها وسياساتها المالية التي فرضت على الشعوب ضمن النظام المالي العالمي الربوي، مرتبطة بضرر وفساد وظلم والإسلام لا يقبل بالضرر ولا بشيء يؤدي إلى ظلم أو فقر أو تجويع للشعوب، **ولا يقبل بالضريبة في شكلها المعروف اليوم لما تنطوي عليه من تناقضات اقتصادية واجتماعية، منها ما يلي:**

1. **أنها تعرقل الإنتاج المحلي** وتزيد الاعتماد على الخارج، بما يضعف قدرة الأمة على تحقيق الاكتفاء الذاتي والقوة الاقتصادية، ويجعلها تابعة لغيرها، في حين أن مقصود الشرع تمكين الأمة من العزة والاستقلال والقدرة على الإنفاق والاسهام في بناء الدولة الكريمة والوصول إلى القوة والعزة والحصانة والمنعة أمام عدوان الطواغيت وقوى النهب والإجرام.
2. **أنها تقوم على اقتطاع ونهب من أجرة العامل ومن انتاج الشعوب**، بطريقة مخالفة لقاعدة «لا ضرر ولا ضرار» التي تُعدّ أصلًا من أصول الشريعة.
3. **أنها تؤدي إلى احتكار المال وتركّز الثروة** في أيدي الفئة الغنية وقوى الاحتكار المالي، مما يعمّق الفجوة بين الأغنياء والفقراء، ويقوّض مبدأ العدالة في التوزيع الذي جاء به الإسلام.

من التناقضات الاقتصادية في الضريبة

تحمل الضريبة تناقضات جوهرية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، يمكن توضيحها كما يلي:

1. تكمن المفارقة في أن من يفرض الضريبة يدعي أنه يهدف لتحقيق (العدالة) أو (الحمائية)، بينما في الواقع لا يتحمل أعباء الضريبة إلاّ المستهلكون (العامة) وهم في الغالب الفئة العاملة والفقراء، فلا تؤدي الضريبة إلا إلى الفقر والضعف الاقتصادي وعدم المساواة.
2. تدفع الضريبة بالشعوب للاعتماد على وظائف الدولة المنخفضة المحدودة، وفي نفس الوقت تدفع الضريبة بالدول للاعتماد على الاستيراد لانسجامه مع السياسات المالية الضريبية وأهداف من فرض الضريبة وجعلها من أساسيات النظام المالي العالمي الربوي.
3. والضريبة هي اقتطاع من أجور الفرد ومن إنتاجه، وهذا التناقض يجعل من الضريبة أداة للسيطرة والضغط الاجتماعي.
4. تؤدي الضريبة إلى عدم المساواة فالفقراء هم من يتحمل العبء الأكبر من الضرائب، بينما ويحصل الأغنياء على الامتيازات والإعفاءات الضريبية، ودائما يكون بمقدورهم التهرب منها، وفي الغالب لا يتضرر منها الأغنياء بل الفقراء، وهذا يساهم بشكل كبير في حدوث التفاوت، ويتناقض مع مفهوم العدالة في توزيع الموارد ويزيد من الفجوة الاقتصادية. وبالتالي فإنها تمنع النمو الاقتصادي.
5. تدفع الضريبة بالمواطنين للاعتماد على وظائف الدولة ذات الأجور المحدودة، وكان بالإمكان أن يكونوا فئة منتجة. وهذا أحد أسباب ضعف وانخفاض المشاريع الصغيرة والمتوسطة، كما أنها تؤدي إلى بيئة اقتصادية أقل ديناميكية وتضعف قدرة المجتمع على العطاء والانفاق في فعل الخير.

6. واعتماد الشعوب على وظائف حكومة بأجور زهيدة يحد من القدرة الشرائية، ويرسخ التفاوت بين الاستهلاك والإنتاج.
7. الضريبة تجعل الدول تميل للاستيراد حيث تراه طريقاً سهلة، مما يضعف الإنتاج المحلي ويزيد العجز التجاري. وهذا يؤدي إلى تقليص القدرة الشرائية للأفراد، وزيادة تكاليف الإنتاج.

هذا يعني بشكل موجز ما يلي:

1. الضريبة رغم أهدافها النظرية، تؤدي إلى نتائج متناقضة مع العدالة الاقتصادية؛ فهي تزيد من التفاوت وتمنع النمو الاقتصادي، وتضعف الإنتاج المحلي، ولا يستفيد من الضريبة إلا الدولار والمرابون.

2. من العواقب الحتمية للضريبة استغلال الفقراء، تقليل الإنتاجية، وزيادة التفاوت الطبقي. ونتيجتها الحتمية عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.

3. الضريبة تؤدي إلى الاعتماد على الدولة (المرتبات والوظائف) بدلاً من الاعتماد على الإنتاج والعمل المفيد النافع، للاقتصاد والمجتمع.

4. الضريبة تؤدي إلى تدهور الإنتاج وتشويه توزيع الثروة. وتؤدي حتمًا إلى الفقر والاستغلال الاجتماعي، وتصبح سببًا مركزيًا في ظهور الطبقات الغنية القليلة والفقيرة الواسعة في المجتمع.

5. تحصيل أنواع عديد من الضرائب سياسة مالية ترهق المجتمع بتعريض الأسعار للارتفاع بشكل مستمر.

6. الضريبة تسبب استياء اجتماعي واضطرابات سياسية. كما تزيد من اعتماد الحكومات على التمويل الخارجي أو الاقتراض لتغطية العجز، مما يضعف السيادة الاقتصادية.

هل يمكن تحقيق نهضة فعلية في ظل وجود نظام ضريبي؟

1. **تأثير الضرائب على الإنتاج والاستثمار**
   - الضرائب المتعددة على الشركات والأفراد تقلل من رأس المال المتاح للاستثمار، مما يضعف توسع المشاريع الإنتاجية.
   - تؤدي الضرائب إلى تفضيل الاستثمارات في الخارج، بدلاً عن الاستثمار المحلي.
2. **تأثير الضرائب على القدرة الشرائية**
   - الضرائب على الدخل والمبيعات تخفض الدخل المتاح للمستهلكين، فتتراجع الطلبات المحلية على السلع والخدمات.
   - انخفاض الطلب يؤدي إلى ركود اقتصادي، ويقلل فرص نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
3. **الاعتماد على الوظائف الحكومية**
   - ارتفاع الضرائب يحول الأفراد إلى اعتماد على الرواتب الحكومية، ما يضعف الإنتاج الخاص ويحد من فرص نمو اقتصاد حر وديناميكي.

الضريبة تزعزع الاستقرار

الواقع العملي: في كثير من الأنظمة الضريبية، الفقراء والمستهلكون يتحملون العبء الأكبر بينما يستفيد الأغنياء من الإعفاءات والتهرب الضريبي، هذا يؤدي إلى زيادة الفجوة الاقتصادية. **وفي كل تاريخ البشرية كانت الضريبة أداة هدم**، وتسببت بسقوط الدول والحكومات، فعندما يشعر المجتمع بأن الضرائب غير عادلة أو مرتفعة بشكل مبالغ فيه، قد يؤدي ذلك إلى:

- **احتجاجات شعبية واضطرابات اجتماعية.**
- **تراجع الثقة في الدولة ومؤسساتها.**

الاستنتاج: العدالة والاستقرار الاجتماعي والسياسي يصعب تحقيقهما في ظل الأنظمة الضريبية، **في المقابل، في الإسلام ورؤيته الاقتصادية التي تحرم الربا والاحتكارات واعتماد التمويل الخالي من الربا، ونظام الزكاة كلها أدوات تحقق عدالة التوزيع وتسهم في خفض الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وتسهم في نمو وتماسك اجتماعي. وتخلق بيئة مستقرة اجتماعيًا وسياسيًا.**

البدائل المالية والإنتاجية للدولة بعد إلغاء الضريبة

1. **استثمار الدولة في الإنتاج المباشر في الثروة السيادية:**

- الدولة تمتلك الأرض والسواحل والثروات السيادية ولها حق الاستثمار فيها حتى لا يحدث احتكار. فمن مهامها في الإسلام ان تكون مظلة للجميع، ومن خلال ذلك ستوفر الدولة الكثير جداً من فرص العمل للشعب، وتحصل على عوائد كبير اضعاف الضرائب.

- يمكن للدولة أن تصدر قرارا بإحياء الأرض زراعياً، فتحصل على عوائد متنوعة ورسوم إيجار على اتاحتها الإنتاج الزراعي وغيره.

- أن تمتلك أو تشارك في مؤسسات صناعية وزراعية وتجارية، لتصبح أرباح هذه المؤسسات مصدر تمويلها بدلاً من الضرائب.

2. **الاستفادة من الرسوم غير الضريبية:**

- يمكن للدولة فرض رسوم محدودة على الخدمات الاختيارية، مثل رسوم التراخيص، أو الخدمات الحكومية الخاصة، بدلًا من الضرائب على الدخل والاستهلاك.

3. **زيادة الإنتاجية المحلية لتقليل الاعتماد على الاستيراد:**

- الدولة قد تستفيد من توجيه السياسات الاقتصادية لدعم الإنتاج المحلي، مما يوفر العملة الأجنبية ويزيد العائد الاقتصادي الداخلي.

4. **تشجيع الاستثمار الداخلي:**

- انخفاض الضرائب يزيد من ربحية المشاريع الخاصة، ما يجعل الدولة قادرة على تحصيل حصتها من النمو الاقتصادي من خلال ملكيتها للشركات أو الشراكات، بدلًا من فرض ضرائب على المواطنين.

5. **أرباح من المؤسسات العامة والمشروعات المملوكة للدولة:**

- الدولة قد تصبح مالكًا مباشرًا للموارد الطبيعية، الصناعات الكبرى، أو شبكات الخدمات العامة، فتكون الأرباح هذه مصدر تمويل دائم.

6. **تحفيز السوق والاقتصاد:**

- انخفاض أسعار السلع وزيادة القوة الشرائية تزيد من حجم السوق المحلي، ما يرفع حجم التداول والأرباح العامة، وبالتالي يمكن للدولة حصاد جزء من النمو الاقتصادي بطريقة طبيعية.

7. **الشفافية وتقليل الفساد:**

- غياب الضرائب يقلل من جباية الأموال وإجراءاتها المعقدة، ما يقلل من الفساد والتهرب الضريبي، فيختفي الاقتصاد الموازي، والسوق السوداء وغيرها وتنتهي انتهاء المعوقات المانعة للنهوض الاقتصادي.

الثمار من الغاء الجهاز الضريبي بالنسبة للدول والحكومات

1. **تحسين كفاءة الإدارة والموارد البشرية.**
2. **تحويل الدولة من جهة جباية إلى جهة إنتاج واستثمار.**
3. **زيادة العوائد الاقتصادية من السوق والنشاط الإنتاجي.**
4. **تعزيز الاستقرار الاجتماعي والسياسي عبر عدالة اقتصادية أوسع.**
5. **تحفيز النمو الاقتصادي المحلي وزيادة فرص العمل.**

ثمار إلغاء الضريبة بالنسبة للعملة الوطنية والاقتصاد

1. **تحسين القوة الشرائية للعملة الوطنية**

- انخفاض أسعار السلع المحلية نتيجة عدم إضافة الضرائب يجعل المواطنين يشترون أكثر بنفس القوة الشرائية، مما يعزز الاستقرار النقدي. والأموال التي كانت تذهب كضرائب ستبقى في السوق المحلي، ما يزيد من دوران السيولة ويقوي الطلب المحلي على السلع والخدمات.

2. **الاستقلال الاقتصادي والإنتاج المحلي**

- سيكون الإلغاء حافزاً لإعادة توجيه الموارد المالية والإدارية من الجباية إلى الإنتاج المحلي ويزيد من الاعتماد على المنتج الوطني بدلاً من الاستيراد.

- زيادة الإنتاج المحلي تقلل الحاجة للعملة الأجنبية لاستيراد السلع.

3. **خفض الاعتماد على الاستيراد**

- مع انخفاض الأسعار وتحفيز الإنتاج المحلي، يصبح السوق المحلي قادرًا على تغطية جزء كبير من احتياجاته، وهذا يحد من الضغط على العملة المحلية ويقلل العجز التجاري.

4. زيادة التصدير

- سيكون بإمكان الدولة والقطاع الخاص التركيز على سلع مميزة في مقدورها الإنتاج بطريقة منافسة لإنتاجها وتصديرها وستحصل على مكانة جيدة في السوق العالمية نظرا لما سبق من امتيازات.

- سيكون بإمكان الشعوب انتاج سلع أساسية بكلفة انتاج أقل، وأكثر تنافسية عالمياً نتيجة خفض الضرائب على الإنتاج والتوزيع، مما يزيد الصادرات.

- سيكون بإمكان الدولة الحصول على ما تحتاج إليه من عملة أجنبية لمواجهة بقية السلع الضرورية التي تحتاج إلى استيرادها دون آثار سلبية على العملة المحلية. فمن شأن فرص التصدير زيادة استقرار العملة.

5. تحسين الميزان التجاري

- زيادة الصادرات وخفض الاستيراد يؤدي إلى تقليل العجز التجاري أو تحقيق فائض، مما يدعم قيمة العملة الوطنية ويقلل التضخم المستورد.

6. تحول الدولة إلى وظيفتها كمنظم بدلا عن (الجباية)

- تستفيد الدولة من نمو الإنتاج وارتفاع الأرباح والأنشطة الاقتصادية بدلًا من الاعتماد على الضرائب، ما يجعل النظام النقدي أكثر صحة واستقرارًا.

يمكن للدولة أن تحصل على إيرادات وعوائد مالية بطريقة لا تثقل كاهل المواطن ولا ترفع أسعار لسلع إذا تم التركيز على مصادر الإنتاج والنشاط الاقتصادي المباشر وأبرز المجالات كما يلي:

الاستثمار الإنتاجي كبديل عن الضريبة

إنَّ من أهم مصادر تمويل الدولة في النظام الاقتصادي الإسلامي الاستثمار المباشر في الإنتاج الحقيقي، وفي عوائد إحياء الأرض واستثمار الثروات الطبيعية، بعيدًا عن الاقتطاع الضريبي من دخول المواطنين.

وتقوم الدولة في هذا النموذج بدورٍ فعّالٍ في بناء **وإنشاء المؤسسات العامة "الصناعية والزراعية والتجارية الكبرى" وهذا يمكن الدولة من الحصول على إيرادات كبيرة بطريقة اقتصادية صحيحة من إنتاج وقيمة مضافة،** دون الحاجة إلى فرض الضرائب والغرامات التي تنعكس كأعباء على المواطنين.

ويشمل هذا النموذج مجموعةً واسعة من الأنشطة الإنتاجية، من أهمها:

1. مشروعات الطاقة بمصادرها المختلفة.
2. إنتاج السلع الغذائية الأساسية.
3. إنتاج السلع الأساسية الأخرى مثل الحديد والأخشاب والقطن والبن وغيرها.
4. الصناعات التحويلية والغذائية المرتبطة بالإنتاج المحلي.
5. إنشاء الأسواق المركزية لتنظيم عمليات التسويق والتوزيع.
6. بناء مرافق التخزين والتبريد لحماية السلع وتقليل الفاقد.
7. إنشاء شركات النقل والخدمات اللوجستية.
8. إقامة مصانع الكرتون والورق ومصانع العلب وأكياس التغليف والتعبئة.
9. الإنتاج التعديني والصناعي بمختلف أنواعه.
10. الإنتاج الغذائي والطبي المستخرج من المعادن والمواد الطبيعية (مثل الزيولات).
11. استثمار مواد البناء كالجرانيت والرخام وأحجار البناء والزينة.
12. تشغيل الأصول الحكومية مثل الموانئ والمطارات والأراضي والمرافق السياحية، بما يحقق عوائد مالية مستمرة ومتنامية.

النتائج الاقتصادية والاجتماعية المتوقعة

يؤدي هذا النموذج إلى تحقيق دخلٍ مستقرٍّ للدولة دون المساس بأسعار الاستهلاك أو أجور العمال، ودون إضافة أعباء على المواطنين، كما يساهم في زيادة العرض المحلي للسلع والخدمات، مما يؤدي إلى خفض الأسعار وتحفيز النمو الاقتصادي والإنتاج الوطني. **وبذلك يتحقق التوازن بين تمويل الدولة وحماية المجتمع**، عبر تمويلٍ الإنتاج الأساسي الذي يرسخ الاستقلال الاقتصادي، وينسجم بشكل تام مع رؤية القرآن ومبادئ العدالة والتوازن المطلوب في الإسلام.

اعتراف بضرر الضريبة وتناقضها من أكاديميين وباحثين من (غير المسلمين)

الاقتصادي	تاريخ الميلاد - الوفاة	العبارة النقدية
لودفيغ فون ميزس	1881-1973	"الضرائب تعيق الإنتاج وتخلق عبئًا ماليًا على المواطن المنتج بدل أن تعزز الحرية الاقتصادية".
فريدريك هايك	1899-1992	"كل زيادة في الضرائب تقلل من حرية الفرد في التصرف بأمواله، وتعيق الابتكار".
فالنتين كاتاسونوف	1950-الآن	"الضرائب في الاقتصاد الرأسمالي أداة لامتصاص الثروات المنتجة من الطبقات العاملة لصالح النخبة".

الاقتصادي	تاريخ الميلاد - الوفاة	العبارة النقدية
توماس بيكيتي	1971-الآن	"الضرائب على الدخل غالبًا ما تكون غير عادلة لأنها لا تعالج تركيز الثروة الحقيقي في أيدي الأغنياء".
جيسون هيكل	1982-الآن	"النظام الضريبي الحديث يثقل كاهل الطبقات الوسطى والفقيرة ويترك الأغنياء يتجنبون المسؤولية المالية".
جون رايلي	معاصر	"الضرائب المباشرة أو غير المباشرة تتحول إلى عبء على المستهلك وليس المنتج الحقيقي".
روبرت مندل	1932-2021	"الدولة باستخدام الضرائب تتحكم بسلوك السوق أكثر مما تحمي المواطنين".
ميشيل فاي	1944-الآن	"كل نظام ضريبي يفرز تمييزًا بين الطبقات: الأغنياء يتهربون، والفقراء يدفعون معظم العبء".
ديفيد هارفي	1935-الآن	"الضرائب أداة سياسية للهيمنة على الفئات الأقل قوة، وليست مجرد وسيلة مالية".
مايكل هدسون	1939-الآن	"الدولة الحديثة تستخدم الضرائب لتوجيه الموارد بعيدًا عن الإنتاج نحو تسديد الديون وفائدة رأس المال".
ألان غرينسبان	1926-الآن	"ارتفاع الضرائب يقلل من الحافز للعمل ويضعف اقتصاد السوق الحر".

الاقتصادي	تاريخ الميلاد - الوفاة	العبارة النقدية
جوزيف ستيغليتز	1943-الآن	"الضرائب غالبًا ما تعكس سياسات غير عادلة: الفقراء يتحملون أكثر، الأغنياء يتجنبون الدفع".
هنري جورج	1839-1897	"الضرائب على العمال والمنتجين تخلق فقراً مستمراً وتترك الأرض والموارد الطبيعية لعائد محدود".
توماس سولومون	معاصر	"الضرائب أداة ضغط اجتماعي وسياسي وليست مجرد آلية لتمويل الدولة".
روبرت بارك	1864-1944	"عبء الضرائب على المستهلك والطبقة العاملة هو السبب الأساسي لتراكم الفقر والتفاوت الطبقي".
ريتشارد كوهين	معاصر	"الضرائب تسرق جزءًا من الثروة المنتجة وتضعف الحرية الاقتصادية والإنتاجية الوطنية".

تعريف بالباحث كاتب الورقة

محمد محمد أحمد الأنسي.

- **خبير في الاقتصاد والأمن الاقتصادي.**
- **باحث أكاديمي له العديد من المؤلفات منها:**

1. **كتاب المشكلة الاقتصادية "الأسباب والحلول" 2023م**
2. **كتاب الأمن الغذائي العالمي "علاقة اليهود بتدمير الاكتفاء وتجويع الشعوب" 2025م**
3. **ورقة عمل بعنوان (الفرق بين البيع والربا).**
4. **ورقة عمل بعنوان (التناقضات الاقتصادية في الضريبة).**
5. **ورقة عمل بعنوان: (مفهوم القيمة ومقوماتها وعلاقة اليهود بتدمير القيمة).**
6. **ورقة عمل بعنوان: (دور الزكاة والأوقاف في التنمية).**

وغيرها..